6 April 2015
Arabic

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البندان ٣٠ و ١١٧ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز

الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الذي اعتمده الدول الأعضاء في التحالف
البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥
رفضاً "للمرسوم التنفيذي" الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما،
الذي وصف فيه جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها "خطر استثنائي وغير عادي" يهدد الأمن
القومي للولايات المتحدة وسياستها الخارجية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البندان ٣٠ و ١١٧ من جدول أعمالها.

(توقيع) رفائيل راميريز كارينيو

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

090415 080415 15-05370 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة البيان الصادر عن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب

[٩ آذار/مارس ٢٠١٥]

يعرب التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب عن رفضه القاطع "للمرسوم التنفيذي" الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي يصف فيه جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها "خطر استثنائي وغير عادي" يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة وسياستها الخارجية، وهو ما يعد اعتداء غير مسبوق على استقرار فنزويلا ومنطقتنا بأسرها.

وينتهك هذا الاعتداء جميع قواعد القانون الدولي الناظم لحياة الدول المتساوية في السيادة ويجحد المطالب المناهضة للإمبريالية التي دأبت شعوبنا على المناداة بها ويشكل خطرا على سلام بلداننا وأمنها.

وترفض الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية بشدة أي اعتداء للنيل أو محاولة النيل من سيادة فنزويلا يراد بهما الإخلال بالسلام في فنزويلا وبنظامها الديمقراطي، وتحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على احترام حق الشعوب في تقرير المصير وعلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفقا للقانون الدولي وتمشيا مع روح الاستقلال والحرية التي تحدوننا.